إعداد الأستاذ نبيل عقيل

رئيس لجنة الدراسات والإحصاء في رابطة معلمي التعليم الأساسي في لبنان

1. مقارنة مالية تفصيلية لموازنة وزارةالتربية بين 2026 و2027.
2. مقارنة عامة للإيرادات والضرائب والرسوم والتعديلات الجديدة.
3. تحليل بند الرواتب والأجور والمنافع الاجتماعية لاستنتاج ما إذا كانت الزيادات في الموازنة مرتبطة، كلياً أو جزئياً، بكلفة الرواتب الست الإضافية.

دراسة مقارنة بين موازنة ٢٠٢٧ وموازنة ٢٠٢٦

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة مالية وتدقيقية بين قانون موازنة عام 2026 ومشروع موازنة عام 2027، مع التركيز بصورة خاصة على مخصصات وزارة التربية والتعليم العالي، وعلى التغيرات العامة في الإيرادات والضرائب والرسوم والنفقات المرتبطة بالرواتب والمنافع الاجتماعية.

وتكتسب هذه المقارنة أهمية خاصة لأن عام 2027 يأتي بعد سلسلة من القرارات التي رتبت أعباءً إضافية على المالية العامة، ومن بينها منح العاملين في القطاع العام رواتب إضافية. وبالتالي، فإن ارتفاع المخصصات المالية لا يعني بالضرورة وجود زيادة جديدة في الأجور، إذ قد يكون جزء منها مخصصاً لتغطية كلفة التزامات سبق إقرارها.

ملاحظة منهجية: التحويل إلى الدولار أدناه تقريبي، على أساس 89,500 ليرة لبنانية للدولار الواحد، والأرقام مدورة لتسهيل القراءة.

أولاً: الصورة العامة للموازنة

1. إجمالي الإيرادات

البند	2026	2027	لفرق
إجمالي إيرادات الموازنة	538,416 مليار ل.ل.	614,945 مليار ل.ل.	+76,529 مليار ل.ل.
ما يعادل بالدولار ≈	6.02 مليار $	6.87 مليار $	+850 مليون $ تقريباً

أي أن مشروع 2027 يتوقع زيادة إجمالي الإيرادات بنحو 14.2% تقريباً مقارنة بقانون موازنة 2026.

ثانياً: مقارنة الإيرادات الضريبية

1. الإيرادات الضريبية الإجمالية

البند	2026	2027	التغير
الإيرادات الضريبية	439,613 مليار ل.ل	528,223 مليار ل.ل.	+88,610 مليار
بالدولار تقريباً	4.91 مليار $	5.90 مليار $	+990 مليون $

أي أن الزيادة المتوقعة في الإيرادات الضريبية تبلغ نحو 20.2%.

2. أبرز التغيرات الضريبية

نوع الإيراد	2026	2027	التغير
رسوم الطابع المالي	16,200 مليار	20,340 مليار	
ضرائب الدخل والأرباح ورؤوس الأموال	57,647 مليار	79,604 مليار	ارتفاع كبير
التجارة الدولية		23,823 مليار	تغير في التبويب/التقدير
الرسوم الجمركية على الاستيراد	50,084 مليار	966 مليار	انخفاض تقديري

رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية	7,911 مليار	9,764 مليار	ارتفاع
الرسوم على السيارات	11,12 7 مليار	13,724 مليار	ارتفاع
ضريبة القيمة المضافة	185,688 مليار	179,249 مليار	انخفاض تقديري
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	20,176 مليار	33,495 مليار	+66% تقريباً

أبرز ملاحظة هي أن مشروع 2027 لا يعتمد فقط على نمو اقتصادي مفترض، بل يتوقع ارتفاعاً كبيراً في الجباية الضريبية، وخصوصاً:

ضرائب الدخل؛ضريبة الدخل على الرواتب والأجور؛الرسوم على السيارات؛رسوم المغادرة؛رسوم الطابع المالي.

ثالثاً: أبرز التعديلات والرسوم المقترحة

1. تعديل رسم بطاقة الهوية

يتضمن المشروع اقتراح رفع الرسم المالي المتعلق ببطاقة الهوية الجديدة إلى مليون ليرة لبنانية، بدلاً من الرسم المحدد في النص القانوني السابق.

هذا مثال واضح على توجه مشروع الموازنة نحو تحديث الرسوم الإدارية وزيادتها اسميّاً لمواكبة تغير قيمة العملة.

2. تعديل قواعد الضريبة على القيمة المضافة

يتضمن المشروع تعديلاً في الأحكام المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة، ومنها معالجة موضوع التفرغ عن المؤسسة الفردية الخاضعة للضريبة.

وهنا يجب التمييز بين:

تعديل قاعدة ضريبية أو قانون ضريبي وبين رفع معدل الضريبة نفسه.

فالمواد الظاهرة لا تثبت بمفردها رفع معدل الضريبة على القيمة المضافة، بل تعديلات في بعض الأحكام المنظمة لها.

3. تخفيض بعض الغرامات المتراكمة

يتضمن المشروع أحكاماً تسمح، ضمن شروط محددة، بتخفيض بعض الغرامات المتوجبة للدولة أو البلديات أو المؤسسات العامة.

رابعاً: الرواتب والأجور والمنافع الاجتماعية

هل تعكس الزيادة كلفة الرواتب الست الإضافية؟

هذه النقطة هي، برأيي، المفتاح الأساسي لقراءة موازنة 2027.

في مشروع الموازنة يظهر ارتفاع الاحتياطي غير الموزع للرواتب والأجور من:

1,000 مليار ليرة في 2026

إلى 2,500 مليار ليرة في 2027

أي زيادة: 1,500 مليار ليرة≈ 17 مليون دولار تقريباً

كما يظهر ضمن بند المنافع الاجتماعية احتياطي للعطاءات بقيمة:

5,594 مليار ليرة≈ 62.5 مليون دولار

إن ارتفاع احتياطي الرواتب وحده بمقدار 1.5 تريليون ليرة يدل على أن الدولة تتوقع ضغطاً إضافياً كبيراً على كتلة الأجور في عام 2027.

إن مشروع موازنة 2027 يحتوي على احتياطات مالية إضافية مرتبطة مباشرة بكتلة الرواتب، ما يدعم فرضية أن جزءاً مهماً من زيادة النفقات في عام 2027 يهدف إلى استيعاب أعباء قرارات الأجور والرواتب التي أُقرت أو ستنفذ ولا يعم أي زيادة إضافية على الرواتب.

خامساً: التعليم الأساسي

1. إجمالي موازنة التعليم الأساسي

2026	2027	الزيادة
15,571 مليار ل.ل.	16,752 مليار ل.ل.	+1,182 مليار
≈ 174 مليون $	≈ 187 مليون $	+13 مليون $

2. الرواتب والأجور والتعويضات

البند	2026	2027	الفرق
إجمالي الرواتب وملحقاتها	15,317 مليار	16,123 مليار	+806 مليار
رواتب الموظفين الدائمين	2,100 مليار	2,000 مليار	-100 مليار
رواتب المتعاقدين	7,557 مليار	7,557 مليار	لا تغيير
التعويضات المختلفة	4,800 مليار	5,706 مليار	+906 مليار

هذه النتيجة بالغة الأهمية:

الزيادة في بند الرواتب والتعليم الأساسي ليست زيادة في الرواتب الأساسية.

بل إن: رواتب الموظفين الدائمين تنخفض تقديرياً بـ 100 مليار ليرة؛رواتب المتعاقدين لا تتغير؛ بينما ترتفع التعويضات المختلفة بـ 906 مليارات ليرة.

لذلك، فإن الجزء الأكبر من الزيادة البالغة 806 مليارات يتركز في التعويضات، وهو ما يجعل احتمال ارتباط جزء منها بالتزامات مثل الرواتب الإضافية أو التعويضات الجديدة احتمالاً منطقياً، لكنه يحتاج إلى كشف رسمي لتحديد النسبة الدقيقة.

سادساً: صندوق المدارس الرسمية ورسوم الأهل

يرتفع دعم صناديق المدارس الرسمية من:

2026	2027	الفرق
3,079.5 مليار	3,980.5 مليار ل.ل.	+901 مليار ل.ل.
ما يعادل 34.4 مليون $	44.5 مليون $	+10 مليون $ تقريباً

ويتوزع اعتماد 2027 على:

البند	ليرة لبنانية	تقريباً
إعفاء التلامذة من رسوم الأهل	1,440 مليار	16 مليون $
دعم تدريس المواد الإجرائية	570 مليار	6.4 مليون $
دعم مجانية الكتاب المدرسي	3.5 مليار	40 ألف $
مفاعيل المرسوم 2025/189	1,967 مليار	22 مليون $

هذه من أكبر الزيادات الواضحة في موازنة التربية، لكنها ليست كلها مخصصة مباشرة لتشغيل المدرسة.

فالاعتماد البالغ 22 مليون دولار تقريباً لمفاعيل المرسوم 2025/189 يشكل وحده نحو نصف المبلغ الإجمالي لصناديق المدارس.

سابعاً: التعليم الثانوي

إجمالي موازنة القطاع

2026	2027	الزيادة
8,386 مليار ل.ل.	9,607 مليار ل.ل	+1,220 مليار
94 مليون $	107 مليون $	+13.6 مليون $

ثامناً: التعليم المهني والتقني

2026	2027	الزيادة
9,652 مليار ل.ل.	11,410 مليار ل.ل.	+1,758 مليار
ما يعادل 108 مليون $	127 مليون $	+19.6 مليون $

التعليم المهني يحقق من أكبر الزيادات القطاعية في مشروع موازنة التربية.

تاسعاً: الجامعة اللبنانية

المساهمة في الرواتب والأجور

2026	2027	الزيادة
8,620 مليار ل.ل.	10,917 مليار ل.ل.	+2,297 مليار
مايعادل 96 مليون $	122 مليون $	+26 مليون $

إجمالي المساهمات

2026	2027
12,353 مليار ل.ل.	15,073 مليار ل.ل.
≈ 138 مليون $	≈ 168 مليون $

أي زيادة تقارب: 30 مليون دولار

وهذا يجعل الجامعة اللبنانية من أبرز الجهات المستفيدة من الزيادة في الاعتمادات

عاشراً:

من خلال قراءة مشروع موازنة 2027، تظهر أربعة اتجاهات:

1. زيادة كبيرة في الإيرادات الضريبية

الدولة تتوقع تحصيل:

نحو 990 مليون دولار إضافي من الإيرادات الضريبية

تقريباً، مقارنة بتقديرات موازنة 2026.

2. زيادة واضحة في كتلة الرواتب والاحتياطات

هناك ارتفاع في الاحتياطي غير الموزع للرواتب من:

11 مليون دولار إلى 28 مليون دولار تقريباً

أي زيادة تقارب: 17 مليون دولار

وهذا مؤشر على وجود التزامات إضافية مرتبطة بالأجور.

3. زيادة تمويل قطاعات تربوية محددة

أبرزها:

التعليم الأساسي: +13 مليون دولار تقريباً؛

الثانوي: +14 مليون دولار؛

المهني: +20 مليون دولار؛

الجامعة اللبنانية: +30 مليون دولار.

الحصيلة النهائية

بصفتي معدّ هذه الدراسة، أخلص إلى الاستنتاج الآتي:

إن مشروع موازنة 2027 يحمل توسعاً مالياً واضحاً مقارنة بموازنة 2026، ويعتمد بصورة أساسية على توقع زيادة كبيرة في الإيرادات الضريبية. وفي المقابل، تظهر زيادة في النفقات المرتبطة بالرواتب والتعويضات والمنافع الاجتماعية، إلا أن هذه الزيادة لا يمكن اعتبارها تلقائياً زيادة جديدة في القدرة الشرائية للعاملين في القطاع العام.

وبالنسبة للتربية:

هناك زيادات حقيقية في الاعتمادات الإجمالية لقطاعات التعليم، إلا أن التدقيق في التعليم الأساسي يكشف أن الزيادة تتركز بصورة أساسية في التعويضات المختلفة وليس في الرواتب .

بعلبك الجمعة 4 أيلول 2006

الاستاذ نبيل عقيل

رئيس لجنة الدراسات والإحصاء في رابطة معلمي التعليم الأساسي في لبنان.